المحور الأول:مدخل عام لعلم المحاسبة

1- مدخل للمحاسبة:

1-1 نشأة و تطور المحاسبة:

إن البحث في تواريخ محددة لنشأة المحاسبة هو أمر في غاية الصعوبة و لكن بالمقابل وبما لا يقبل الشك أن المحاسبة:

- قديمة في الوجود بل تمتد في القدم مع قدم الحضارات العريقة في آشور وبابل ومصر وغيرها من الحضارات القديمة.
- إنها لم تقتصر على حضارة معينة بل عمت كافة الحضارات على وجه المعمورة.

يتسم تطور المعرفة المحاسبية سواء على الصعيد التطبيقي المهني أو على الصعيد الأكاديمي النظري بخاصيتين متلازمتين هما: الاستمرارية والتغير.

أ- الاستمرارية في المحاسبة:

وتعني تراكم الخبرات وتكون القواعد والأعراف المحاسبية بمرور الزمن بعد أن تثبت منفعتها في التطبيق العملي ثم تقبلها فكريا ونظريا.

يتسم مسار التطور المحاسبي بالبطء و المحافظة على الاستمرارية في الخبرات وتراكمها بما يحقق نموا مضطردا في المعرفة يوما بعد يوم وذلك في مسار متقدم باستمرار ومتأن متحفظ في الوقت نفسه.

إن المحاسبة هي علم تطويري لا يتسم بثورية المعرفة وقلبها رأسا على عقب، وقد يكمن السبب في أنها علم اجتماعي يحافظ على الأعراف و التقاليد و توازنها بعد ثبات جدواها العملية ولا يقبل التغير لمجرد الرغبة فيه".(رضوان حلوة حنان، ب س ، ص 14)

ب- التغير في المحاسبة:

هو مؤشر لديناميكية المحاسبة و قدرتها على مواكبة التطور في بيئة الأعمال نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية وقانونية وتكنولوجية.

يتسم تلاؤم الفكر المحاسبي مع تغيرات بيئة الأعمال ببطء وحيث لا يتم التعبير إلا بعد ثبوت جدواه في الحياة العملية بشكل قاطع وذلك مثل استيعاب ظاهرة التضخم، التأجير التمويلي، الدمج و توحيد القوائم المالية.

يمكن الإشارة أن معدل التغير أصبح أسرع منذ النصف الثاني من القرن العشرين حيث أن كثيرا من المفاهيم والأساليب والإجراءات المحاسبية والقوائم المالية المتداولة في الوقت الحالي لم تكن معروفة لدى المجتمع المالي ما قبل السبعينات وذلك نتيجة:

- التغيرات التكنولوجية المتسارعة.

– التغيرات الاقتصادية والقانونية.

ويمكن تلخيص تراكم المعرفة المحاسبية منذ القرنين الرابع عشر والخامس عشر في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): تطور المعرفة المحاسبية

التاريخ	تطور المعرفة المحاسبية
1494	1– القيد المزدوج 2– مسك الدفاتر المحاسبية.
1825	1– التركيز على المركز المالي.
1850	1– التركيز على قائمة الدخل.
1875	1– تدقيق السجلات و القوائم.
1900	1– ظهور اتحادات مهنية محاسبية 2– محاسبة التكاليف.
1925	1– المحاسبة العمومية 2– تحليلات إحصائية للتكاليف.
1950	1– المحاسبة الإدارية 2– تحليل التعادل 3– محاسبة ضريبية 4– مبادئ محاسبية.
1975	1– محاسبة الموارد البشرية 2– محاسبة اقتصادية 3– محاسبة اجتماعية 4– محاسبة بيئية 5– نظم محاسبة متكاملة، تدقيق إداري.
2000	1– محاسبة المسؤولية الاجتماعية 2– التدقيق الاجتماعي 3– حسابات وطنية معدلة بيئيا.

المرجع: رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، الأردن، دار وائل للنشر، ص17.

1–2 تعريف المحاسبة:

نظرا لأهمية المحاسبة و تطور وظائفها و مبادئها لا يمكن أن نلخصها في تعريف واحد بل لها تعاريف متعددة يمكن الإشارة إلى البعض منها فيما يلي:

1– المحاسبة هي وسيلة أو أسلوب منظم لتسجيل الأحداث الاقتصادية حسب تسلسلها الزمني .

2– المحاسبة هي عملية تصنيف وتبويب وعرض البيانات الخاصة بالأهداف الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة.

3– المحاسبة هي عملية قياس و توصيل المعلومات الاقتصادية لمستخدميها بما يمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة.

4– المحاسبة هي نظام يختص بتحليل وتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية للوحدة الاقتصادية بقصد تحديد نتيجة العمل والمركز المالي لها في نهاية فترة مالية معينة.

5– المحاسبة نظام للمعلومات الكمية التي تقاس بوحدات نقدية تسهل عملية التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.

هناك من أشار إلى أن المحاسبة هي:

أ – فن لتسجيل و تبويب العمليات المالية و تفسير النتائج التي تنتج عن تلك العمليات.

ب– خدمة تمد المستفيدين بالمعلومات المالية لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية.

جـ – علم وفن تسجيل وتبويب وتلخيص وعرض البيانات المالية .

على الرغم من الاختلافات السابقة في التعاريف يمكن تعريف المحاسبة تعريفا أكثر شمولية كما يلي:

"المحاسبة هي علم ترجمة الأحداث الاقتصادية لمختلف النشاطات بلغة خاصة تستند إلى جملة من المبادئ العامة في التحليل والتسجيل والتصنيف والتلخيص وإعداد التقارير والتفسير للمعلومات المالية فيما يتعلق بالنتائج، وتخصيص الموارد واتخاذ القرارات ".(عبد الستار الكبيس ، ، 2003 ، ص 34)

2- أنواع المحاسبة:

المحاسبة في الأصل واحدة وإن التطور الذي حصل فيها عبر الزمن إنما تطور في الحاجة إلى تنوع البيانات المحاسبية والتطور في حقولها وفروعها.

يمكن تقسيم المحاسبة للأنواع التالية:

أ- **المحاسبة القانونية (التدقيق والمراجعة):** هي فحص البيانات المسجلة في الدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من صحتها ودرجة الاعتماد عليها، ومدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي، لغرض إبداء الرأي حول صحة البيانات الواردة فيها بصورة فنية محايدة.

ب- **محاسبة التكاليف (المحاسبة التحليلية):** تهم بحساب سعر تكلفة المنتجات أو الخدمات النهائية للمشروع من خلال حصر وتسجيل عناصر التكلفة من المواد والأجور والمصروفات وفقا لنظرية معنية من نظريات التكاليف.

جـ- المحاسبة الإدارية (التقديرية): تهتم بتحليل البيانات المحاسبية والبيانات الأخرى ذات العلاقة بنشاطات المشروع المختلفة بقصد مساعدة الإدارة على وضع الأهداف وتقييم الأداء واتخاذ القرارات التشغيلية والإستراتيجية .

د- المحاسبة العمومية: يختص بقياس عمليات الوحدات العمومية كالإدارات العمومية مثل الولاية، الدائرة، البلدية، الجامعة...الخ، والتي لا تهدف إلى تحقيق الربح.

هـ- المحاسبة الوطنية: تهتم بتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى القطاعي أو الإقليمي أو الوطني وليس على مستوى المشروع.

و- المحاسبة الضريبية: وتختص بحساب الدخل الخاضع للضريبة اعتمادا على القوانين واللوائح المطبقة على الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين وذلك بالاعتماد على خبراء لهم دور فاعل في تحصيل الضريبة.

ز- **المحاسبة المالية** : تكون موضوع دراستنا.

3- مدخل للمحاسبة المالية:

3-1 تعريف المحاسبة المالية:

للمحاسبة المالية تعاريف عديدة نذكر منها ما يلي:

عرفت المحاسبة المالية بأنها " عمليات منظمة للقياس والتقرير عن المعلومات المالية الملائمة لمختلف مستخدمي الحسابات، والذين يهتمون بالنشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية والمعلومات التي تنتجها المحاسبة هي بطبيعتها مالية، بمعنى أنها توصل للمستخدم في مصطلحات نقدية ".(عبد السميع الدسوقي، ، 2002، ص 07)

وعرفت أيضا بأنها " تسجيل العمليات المالية وتحليلها وتلخيصها بقصد قياس نتيجة عمل المشروع خلال فترة زمنية محددة وبيان مركزه المالي في نهاية تلك الفترة، وتكون بياناتها موجهة أساسا لأغراض وجهات خارجية بالنسبة للمشروع كالمستثمرين والجهات الرقابية الحكومية والضريبية والدائنون وغيرها ".(عبد الستار الكبيسي، 2003، ص10)

وعرفت المحاسبة المالية كذلك بأنها " نظام معلومات مالية يسمح بترتيب وتبويب وتقييم

وتسجيل المعطيات الرقمية المتعلقة بالعمليات التي قام بها الكيان و يقدم جداول مالية تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للكيان و الدخل و التغيرات في الوضعية المالية للكيان عند تاريخ غلق الحسابات ("François Mechain 2008) .

3-2 الأنشطة الأساسية للمحاسبة المالية:

تقوم المحاسبة بالأنشطة الأساسية التالية:

أ- **التسجيل:** تسجيل العمليات التي يقوم بها الكيان معبرا عنها بالنقود حسب تاريخ حدوثها وفقا لطرق متعارف عنها.

ب- **التبويب:** يبوب المحاسب قياساته في مجموعات لها معنى.

ت- **التلخيص والعرض:** يلخص نتائج وأثار العمليات التي قام بها الكيان ويعرضها في شكل قوائم مالية.

ث- **تحليل البيانات:** تقوم المحاسبة بتحليل المعطيات الواردة في القوائم المالية حتى تساعد المسير على اتخاذ القرارات التشغيلية والإستراتيجية.

3-3 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

تركز المحاسبة المالية على هدف تقديم معلومات مفيدة لمتخذي القرارات الاقتصادية و لتكون كذلك يجب أن يتوفر في هذه المعلومات الخصائص النوعية التالية:

1- **الملائمة:** ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه، أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات.

لكي تكون المعلومة ملائمة يجب أن تتميز بالخصائص التالية:

أ- أن تتميز المعلومات بقدرة تنبؤية؛

ب- أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات،

ت- أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب.

2- **الموثوقية:** وتعني إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة أي تجعل متخذ القرار يثق بها. ولتحقيق ذلك يجب توفر الخصائص التالية:

أ- صدق المعلومة في تمثيل الظاهرة موضع البحث؛

ب- الموضوعية أو القابلية للتحقق؛

ت – الحياد.

3- **القابلية للمقارنة:** ويقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المنشآت المماثلة في نفس القطاع ويتم ذلك باستخدام طرق محاسبية متماثلة من جانب المؤسسات في معالجة نفس العمليات أو الأحداث.

4- **الاتساق أو الثبات:** ويقصد بها مقارنة النتائج لنفس المنشأة من دورة محاسبة إلى أخرى وهذا يتطلب من المؤسسة أو الكيان إتباع نفس الطرق المحاسبية.

4- الأهداف الأساسية للمحاسبة المالية:

تعرف المحاسبة بأنها نشاط خدمي وظيفته التزويد بالمعلومات الكمية ذات الطبيعة المالية عن كيان محدد، هذه المعلومات يفترض أنها مفيدة لمساعدة الأطراف ذوي العلاقة لاتخاذ القرارات الاقتصادية و يمكن تحديد الأطراف الذين يستخدمون المعلومات المحاسبة في ثلاثة أطراف هي:

أ- **الإدارة** :هي المسئولة عن إعداد التقارير المالية و ما تحويه من معلومات محاسبية ذات أثر مالي و توصيلها إلى أصحاب العلاقة .

ب- **المستخدمون الخارجين** : مثل المستثمرون وحملة الأسهم، المقرضون، مختلف الدائنون، الدولة ... الخ

ج- **مهنة المحاسبة والمراجعة:** كونها الجهة المسئولة عن فحص وتدقيق ومراجعة الحسابات وتحديث وتطوير مبادئ المحاسبة والمراجعة.

يمكن تلخيص أهداف المحاسبة كما حددتها لجنة **True Blood** المنبثقة عن مجمع المحاسبين الأمريكيين في اثني عشر هدفا هي:(**Report**, 1973)

1. توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.
2. خدمة المستخدمين الذين ليس لهم السلطة على طلب المعلومات مباشرة و تعتمد على التقارير المالية كمصدر للمعلومات على الوحدة الاقتصادية.
3. توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والمقرضين من أجل التنبؤ والمقارنة ولتقييم التدفقات من حيث الكمية والتوطين وعدم التأكد.

4. تزويد المستخدمين بالمعلومات المفيدة لإجراء التنبؤات والمقارنات لمعرفة قدرة المنشأة على تحديد الدخل أو ما يسمى القدرة الإيرادية للمنشأة.
5. توفير المعلومات اللازمة حول قدرة الإدارة على استخدام موارد الوحدة الاقتصادية بكفاءة وفاعلية.
6. توفير المعلومات الوقائية والتفسيرية التي تساعد في التنبؤ والمقارنة وتقيم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الدخل.
7. تقديم قائمة بالمركز المالي والمعلومات المفيدة في مجال التنبؤ والمقارنة وتقيم قدرة المنشأة على تحقيق الدخل.
8. تقديم قائمة بالدخل الدوري من أجل تقييم قدرة المنشأة على تحقيق الدخل في المستقبل.
9. تقديم قائمة بالنشاطات المالية المختلفة من أجل التنبؤ والمقارنة وتقيم القدرة الايرادية للمنشأة.
10. تقديم قائمة بالتقديرات المالية من أجل التنبؤ والمقارنة وتقييم الأحداث الاقتصادية المتوقعة.
11. توفير معلومات مفيدة في مجال تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في تحقيق أهداف التنظيم وهذا الهدف يتعلق بالأجهزة الحكومية أو المؤسسات غير الربحية.
12. التقرير عن الأنشطة التي لها أثر على المجتمع بصفة عامة وهذا ما يشير إلى مسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية.

ويمكن تجميع هذه الأهداف في أربعة أهداف رئيسية هي:(عبد الحميد الدسوقي، 2003، ص11)

أ- **الرقابة الداخلية:** تتضمن حماية أموال المنشأة وممتلكاتها الأخرى.

ب- **قياس البيانات المالية:** وذلك عن طريق وسائل تسجيل العمليات والأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، و تسجيل هذه البيانات طبقا لقواعد متسقة حتى يمكن الوصول إلى إجماليات تلخص المركز المالي، ونتائج الأعمال.

ج- **توفير المعلومات لإدارة المنشأة** لمساعدتها على التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة، وذلك عن طريق تحليل البيانات عن العمليات الماضية، والتوقع على أساسها بالأحداث الاقتصادية المستقبلية.

د- **التقرير عن المعلومات المالية** للملاك، والمستثمرين والأشخاص الآخرين الذين لهم اهتماما بالمنشأة وذلك عن طريق عرض الحسابات السنوية أو القوائم المالية.

5- الفروض و المبادئ المحاسبية:

تعتمد المحاسبة في كل المراحل تحليل وإعداد وعرض البيانات على جملة من المبادئ ، تطورت النظرة إلى هذه المبادئ تبعا للتطور المهني التطبيقي للمحاسبة، و تزايد الحاجة إلي تأمين الفائدة والموثوقية، مع ذلك لازالت هذه المبادئ، موضوع اختلاف واجتهاد من حيث:

- ماهية هذه المبادئ: فهناك مفاهيم وفروض، وأسس وأعراف ، ومبادئ.
- تبويب أو تصنيف هذه المبادئ: فهناك اختلاف فيما يقع منها مع الفروض أو الأعراف.

ودون الخوض في هذا الإشكال سنتعرض للمبادئ التي حظيت باتفاق وقبول عام **generallyAccepted Accounting Principles (GAAP)** وهي:

1- مبدأ الكيان المستقل (مبدأ الاستقلالية): إن للكيان شخصية معنوية مستقلة عن شخصية مالكه أو أصحاب الحقوق فيه حيث له حقوق وعليه واجبات ويحسب مركزه المالي بمعزل عن أصحاب الحقوق فيه.

2- مبدأ استمرارية الوحدة الاقتصادية: حسب هذا المبدأ أن الكيان وجد ليستمر في نشاطه لفترة زمنية طويلة وغير محددة.

3- مبدأ دورية البيانات المحاسبية: حسب هذا المبدأ تقسم حياة الكيان لفترات زمنية متساوية تسمى الدورة المحاسبية وذلك لغرض حساب المركز المالي للكيان وحساب النتيجة في نهاية كل دورة. جرت العادة أن تتكون الدورة من 12 شهرا وتبدأ من 01جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر.

4- مبدأ القياس النقدي: حسب هذا المبدأ كل العمليات المالية التي يقوم بها الكيان تقاس بالنقود وذلك باستعمال وحدة نقدية واحدة.

5- مبدأ ثبات قيمة النقود (التكلفة التاريخية): ينظر هذا المبدأ إلى قيمة النقود على أنها ثابتة ولا يأخذ في عين الاعتبار التضخم أو التعديلات في قيمة النقود.

6- مبدأ الموضوعية: يعني هذا المبدأ عدم قبول أية عملية محاسبية ما لم يكن هناك مستند ودليل على وقوعها أو إثباتها وأن يكون القياس وفقا لأسس موضوعية .

7- مبدأ تحقيق الإيراد: يكتسب الإيراد بصورة عامة عند حصول عملية التبادل بين الكيان والغير. ولا يقدم الكيان أي عمل أو خدمة دون مقابل من أجل الحفاظ على موارد الكيان المالية.

8- مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات: نفقات أي دورة محاسبية تقابلها إيرادات وتحسب نتيجة الدورة بالمقارنة بين الإيرادات والنفقات .

9- مبدأ الحيطة و الحذر: يعني الابتعاد عن تضخيم نتيجة الدورة أو تقليل خسائرها وبموجب هذا المبدأ لا تحسب الإيرادات إلا إذا تحققت فعلا وتحسب النفقات التي حدثت والمتوقعة الحدوث.

10- مبدأ استقلال الدورات المحاسبية: كل دورة محاسبية مستقلة عن باقي الدورات بإيراداتها ونفقاتها وبالتالي بالنتيجة.

11- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: كل العمليات التي يقوم بها الكيان تعالج محاسبيا بنفس الطرق خلال الدورات المختلفة.

12- مبدأ الأهمية النسبية: يتعلق هذا المبدأ بمدى أهمية عرض بعض البيانات المالية أو عدم عرضها أو دمجها أو تحليلها أو التفصيل في عرضها فذلك حسب أهمية تأثيرها على قيمة المعلومات الواردة في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية.

13- مبدأ الإفصاح: يعني أن تتضمن القوائم المالية أو التقارير المالية للكيان المعلومات التي يحتاجها مستخدموها مع الابتعاد عن أي تظليل أو إخفاء للمعلومات مما يؤدي إلى تحريف الصورة الحقيقية لأداء الكيان.

14- مبدأ القيد المزدوج: يعتبر هذا المبدأ أهم المبادئ المحاسبية إذ يعتمد عليه في التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات المالية و من خلاله نميز بين الطرف المدين والطرف الدائن و ينص هذا المبدأ على أن كل عملية مالية يتطلب تسجيلها طرفين على الأقل يتأثران بنفس المبلغ حيث أحدهما يأخذ أو يزيد ويكون مدين بالمبلغ الذي أخذ أو زاد به ، والطرف الثاني يعطي أو ينقص و يكون دائن بالمبلغ الذي أعطى أو نقص و الطرف المدين يساوي الطرف الدائن.